أدعو الملك محمد السادس
للدخول في
عهد الملكية الثاني

أدعو الملك محمد السادس للدخول في عهد الملكية الثاني

قال الأستاذ أحمد الريسوني : إن المغرب محتاج إلى الدخول في «عهد الملكية الثانية»، و «ثورة الملك والشعب» أخرى يقودها الملك محمد السادس. ودعا في حوار أجرته معه جريدة أخبار اليوم المغربية، الأنظمة إلى الإنصات إلى إرادة الشعوب وطلبات الشعوب، وإلى المخلصين المتجردين من أبناء هذه الشعوب.

فيما يلي نص الحوار :

كيف عشتم حدث سقوط كل من زين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر؟

طبعا تابعت ذلك وعشته وتفاعلت معه بكل اهتمام، وأيضا بكل تفاؤل لمستقبل البلدين الشقيقين ولمستقبل الأمة العربية، وسعدت بتحررهما من الطغيان والتسلط والقهر، وخاصة مصر بما لها من وزن ومكانة وتأثير عربي وإسلامي وعالمي.

ما هو رأيك في الحركات الاحتجاجية التي تنتعش الآن بعدد من الدول العربية كاليمن والبحرين والأردن وغيرها؟

هذه الحركات كما يجمع الجميع هي إفراز طبيعي وتحرك شبابي وشعبي عفوي. وهي تطور إيجابي وعظيم لم تشهد أمتنا له مثيلا منذ الحركات الاستقلالية التحريرية.

ولذلك لم يستطع أحد أن يعلن صراحة أنه ضدها وضد مطالبها، وقد ظل حتى ابن علي وحكومته، ومبارك وحكومته يعلنون التسليم والترحيب بمشروعية مطالبها ودوافعها. وسمعنا الإقرار بمشروعية المطالب الشعبية والشبابية في البحرين والمغرب واليمن والأردن. ولكن للأسف في جميع الحالات يلجأ المسؤولون إلى محاولات التفاف وتهرب ومماطلة وإجهاض، ثم تأتي استجاباتهم مقسطة ومتأخرة ومتلكئة وغامضة، مما يفقدها فاعليتها بل يفقدها مصداقيتها، فتضيع الفرصة على الحكام ويفوتهم القطار ويتغير المسار.

ما هو موقفكم من حركة ٢٠ فبراير التي قادت أزيد من ٥٣ مظاهرة في المغرب؟

جميع الإصلاحات الدستورية والسياسية والاجتماعية التي اطلعتُ عليها ضمن مطالب وشعارات ٢٠ فبراير، أنا مؤيد لها وأدعو إلى ضرورة التعجيل بها دون مماطلة أو التفاف.

وقد كانت التظاهرات في أصلها وفي مجملها سلمية هادئة متحضرة، وهذا أيضا من دواعي تأييدي لها.

لو كنت وقتها في المغرب، هل كنت ستشارك في مسيرات هذه الحركة الشبابية؟

أنا الآن بعيد عن الميدان المغربي، ولكن لو كنت حاضرا واطلعت بشكل مباشر على مجريات الأمور، وحصل لي الاطمئنان إلى سلمية المسيرات كما تمت بالفعل، لكنتُ حتما شاركت فيها.

ما هي قراءتك لموقف حزب العدالة والتنمية الذي اختارت قيادته عدم المشاركة في تظاهرات ٢٠ فبراير؟

أنا مبدئيا مع المشاركة في مسيرات ٢٠فبراير، ولا

أجدني موافقا على قرار مقاطعتها، ولكني لا أعتبر هذا اليوم بدايةَ التاريخ ولا نهايتَه. وحزب العدالة والتنمية لا يحتاج إلى إجراء اختبارات لنضاليته وتضحياته في سبيل الإصلاح ومقاومة الفساد.

ولذلك فأنا أحترم اجتهاد عدم المشاركة وأحسن الظن به ولو أني لست متفقا معه، وأظنه جاء لمجرد اعتبارات ظرفية وتنظيمية، وليست مبدئية.

ما هو رأيكم في موقف عدد من القياديين في العدالة والتنمية الذين خرجوا عن قرار الحزب بهذا الشأن وانضموا إلى المسيرة؟

أنا دائما أدافع عن الحرية باعتبارها فطرة الله التي فطر الناس عليها، وهي منحة نفيسة خص الله بها بني آدم وميزهم بها على سائر المخلوقات.

ولذلك فمن حق من رغب في المشاركة في حركة ٢٠ فبراير وغيرها أن يفعل ذلك. وأنا ضد أن تقوم الأحزاب والتنظيمات بتكبيل حرية المبادرة المسؤولة لأعضائها، وأن تجعلهم لا يتحركون إلا بقرار منها،

فمتى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟ ثم لا ننس أننا حين ننتمي إلى حزب أو حركة، فنحن - قبل ذلك - منتمون إلى وطن وإلى شعب وإلى أمة ودين.

فانتماؤنا الحزبي لا يسقط الحقوق والواجبات التي تقتضيها انتماءاتنا الأخرى، لا سيما إذا كانت أسمى وأسبق.

والذي أعلمه هو أن الحزب قرر عدم المشاركة باسمه وهيئته، ولكنه لم يقرر منع أعضائه من المشاركة. ولو فرضنا أنه قرر ذلك هذه المرة أو في مرة أخرى، فأنا لا أقبل هذا الحجر على العباد.

فلكل أن يبادر ويمارس حريته ويصونها، والمحاسبة تكون على الإساءة والإضرار ومخالفة المبادئ والالتزامات المعتمدة.

كيف تقرؤون تضارب مواقف حركة التوحيد والإصلاح بشأن التضامن مع الحركات الاحتجاجية، حيث دعت إلى التظاهر من أجل مساندة الثورة الليبية في الوقت الذي دعت فيه إلى مقاطعة مسيرات ٢٠ فبراير بالمغرب؟

الذي أعرفه - وأنا بعيد ومعلوماتي ناقصة - هو أن حركة التوحيد والإصلاح قررت شيئا واحدا هو عدم المشاركة الرسمية في التظاهرات، لكنها لم تدعُ أبدا إلى مقاطعتها، ثم قرأت بيانا للمكتب التنفيذي للحركة فيه تأييد صريح وقوي لمطالب حركة ٢٠ فبراير، وتثمين لها وإشادة بسلميتها.

وهذا موقف إيجابي جيد، وأما من الناحية الشكلية والتنظيمية والتنفيذية فلا يمكننا أن نصب الناس جميعا في قالب واحد ونحشرهم في يوم واحد وفي ساحة واحدة.

كيف استقبلتم قرار الإفراج عن عضو الأمانة العام لحزب العدالة والتنمية جامع المعتصم؟

طبعا استقبلته بسرور وارتياح، وأهنئ الأخ جامع المعتصم على صموده أولا، وعلى سراحه وحريته ثانيا.

بعض الأطراف، قالت : إن الإفراج عن المعتصم هدية مسمومة لحزب العدالة والتنمية أو أنها صفقة معينة. ما هو تعليقكم؟

أما حكاية الصفقة فلا تخطر لي على بال ولا مكان لها عندي.

وأما الهدية المسمومة وما شابه ذلك فهذا وارد لا أستبعده، فكيدُ السياسيين عظيم. وعلى كل حال فالأخ المعتصم جدير بحريته وبراءته، وسيعلم الذين ظلموه وظلموا غيره من الأبرياء أي منقلب ينقلبون.

تنامى الحديث في الوقت الراهن عن ضرورة تفعيل مطلب الملكية البرلمانية. من الناحية الدينية، هل الملكية البرلمانية متوافقة مع الدين؟

من الناحية الشرعية كل ما يحقق التقدم والعدل والمصلحة، فهو مطلوب ومرحب به.

وليس في الإسلام نمط تنفيذي معين لنظام الحكم وإدارة دفته. والملكية البرلمانية تجربة ناجحة إلى حد كبير، وقد سمحت بتطوير الملكيات نفسها وجعلتها قابلة للاستمرار وطول العمر، كما سمحت بتطور دولها ومجتمعاتها. فهي إحدى الصيغ الممكنة والجيدة للإصلاح والتطور في المغرب وغيره من الأنظمة الملكية.

في ظل انتعاش مطالب الإصلاح، هل تعتقدون أن إمارة المؤمنين يجب أن تبقى من صلاحيات المؤسسة الملكية؟

في تاريخ الإسلام وأقطاره المختلفة لُقب رئيس الدولة بألقاب عدة، من بينها لقب أمير المؤمنين، وأمير المسلمين... فكل رئيس دولة تتكون من المؤمنين فهو عمليا أمير المؤمنين في تلك الدولة وذلك البلد، سواء حمل هذا اللقب بصفة رسمية أو لم يحمله.

وفي المغرب الملك هو أمير المؤمنين المغاربة. وأما الصلاحيات التفصيلية الدينية والدنيوية للملك أمير المؤمنين، فمسألة تنظيمية تخضع للشورى والتعاقد السياسي والتدبير الزمني المتطور والملائم لكل زمان ومكان، وليس لها نمط ثابت أو نموذج معين في الدين.

في نظركم، من يحمي الدين، المجتمع أم الدولة؟

ومن يحمي الأمن، الدولة أم المجتمع؟ ومن يحقق التنمية، الدولة أم المجتمع؟ طبعا الجميع. ولكن دائما يبقى المجتمع هو الأهم والأدوم، وهو الأصل والمنبع.

والدولة فرع من فروع المجتمع وأداة من أدواته.

طرح بعض المثقفين السعوديين في الآونة الأخيرة النقاش حول موضوع الملكية الدستورية، ما هو تصوركم لهذا المطلب؟

أنا دائما أركز على المقاصد وهي اختصاصي، أما الوسائل والمسالك فمتعددة ومتطورة. والمقاصد هي: الخروج من الاستبداد بتوزيع الصلاحيات وتعدد السلطات، وهي تولية المناصب على أساس الكفاءات والمؤهلات. وهي قيام قضاء نزيه وفعال ومستقل. وهي إقرار وتفعيل مبدأ محاسبة الحكام على جميع المستويات. وهي إقرار وتفعيل آلية دستورية لعزل الحاكم وتغييره إذا لزم الأمر.

وهي وضع حد للتصرف الشخصي والعائلي غير القانوني في الأموال والثروات...

ولا شك أن جمود الأنظمة وجمود وسائلها ونظمها وأنماطها خطر عليها هي نفسها، وضرر على المجتمع وتقدمه. ويجب باستمرار النظر والإنصات إلى إرادة

الشعوب وطلبات الشعوب، وإلى المخلصين المتجردين من أبناء هذه الشعوب، وكفانا استماعا واتباعا للمنافقين والطفيليين المتملقين.

إذا كان هذا هو ما تتضمنه وما ستجلبه الملكية الدستورية أو الملكية البرلمانية، فهي إذاً من أوجب الواجبات الشرعية. وعلى كل حال فالعبرة بالمسميات لا بالأسماء.

ما هي رسالتكم إلى كل من الملك والماجيدي والهمة والسلطة؟

في بداية عهد محمد السادس كتبت مقالا صغيرا في جريدة التجديد بعنوان «نحو ثورة ثانية للملك والشعب». وقلت فيه: إن «ثورة الملك والشعب» الأولى قادها الملك محمد الخامس، و«ثورة الملك والشعب» الثانية يجب أن يقودها الملك محمد السادس. واليوم أعيد ذلك بصيغة جديدة أوجهها إلى ملك البلاد وفقه الله لكل خير، وهي أننا بحاجة ماسة إلى الدخول في «عهد الملكية الثانية»، بعد «عهد الملكية الأولى»، ملكية الحسن

الثاني وأوفقير وبنهيمة والدليمي واكديرة والبصري... وعهد «الملكية الثانية» هو بعينه عهد ٢٠ فبراير.

وأما الهمة والماجدي وأضرابهما فمن الواضح أن عقلياتهم تنتمي إلى عهد «الملكية الأولى» بل إلى أسوأ ما فيها، فهم لذلك لا يستطيعون التكيف مع متطلبات «الملكية الثانية»، بل هم من موانعها ومُعاكسيها.

ولكنهم إلى الآن مستمرون على عادتهم القديمة. ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴿٢١﴾﴾. [يوسف]

*****